الفصل الخامس

الثورة العراقية الكبرى
عهد الاستفتاء
— ٥ —

بقلم : الاستاذ عبد الرزاق الحسني

النجف والاستفتاء

أما النجف، التي كانت قذى في عين السياسة البريطانية، كما يصفها سربرسي كوكس(١) فقد اهتم بها ولسن اهتماماً كبيراً وأراد أن يعرف رأي سكانها والمحيطين بها في مستقبل بلادهم معرفة دقيقة فسافر اليها بعد طرح الاسئلة الثلاثة بمدة وجيزة واجتمع بالفيف من العلماء والوجوه والاشراف ورؤساء قبائل ابي صخير والشامية والكوفة في سراي الحكومة خارج المدينة وبعد ان استقر المجلس بالحاضرين أعلن ولسن الغاية من هذا الاجتماع وهي ان بريطانيه وحلفاءها قرروا استمزاج رأي سكان البلدان المحررة من السلطة العثمانية في شكل الحكومة التي يختارونها ثم عرض الاسئلة المذكورة وطلب الاجابة عليها فسأله الحاج عبد المحسن شلاش هل ان حكومته تريد أن تعامل العراقيين بهذه المعاملة رأفة منها بحال السكان أم ان هنالك عوامل أخرى تستدعي هذا الاستفتاء ؟ فاجابه الحاكم العام ان بريطانية عادلة وتمن عدلها انها تريد معرفة رأي السكان في تقرير مصيرهم فنهض السيد هادي النقيب وقال [لا نريد غير الانكليز] وشرح اسبابا لهذا الطلب فرد عليه الشيخ عبد الواحد الحاج سكر (بل نريد حكومة عربية وطنية) فسأل الحاكم هذا الشيخ قائلا هل هذا هو رأيك أم رأي الجميع فاجابه هو رأيه الشخصي ولابد من ان اكثر الحاضرين يؤيدونه فانتصب الشيخ محمد رضا الشبيبي فقال « ان الشعب العراقي يرتأي ان الموصل جزء لايتجزأ من العراق وان العراقيين يرون من حقهم ان تتألف حكومة وطنية مستقلة استقلالا تاماً وليس فينا من يفكر في اختيار حاكم اجنبي » فاحتدم الحاكم غيظاً وقاطع المتكلم مراراً ضارباً بيده على المنضدة التي امامه ، وحاول أن يطلع على رأي بقية المدعوين فلم يعترضوا على الاقوال السالفة فكانت تلك اول مجابهة جوبهت بها سياسة الاحتلال وطواغيت المحتلين ثم سرت في العراق سريان النار في الهشيم .

ثم تكلم السيد علوان الياسري قائلا لما كان المدعوون غير مسبوقين بالموضوع فهم يرجون امهالهم الى الغد لدرس الاسئلة وتوحيد الاجوبة بعد الاتصال بالعلماء و بقية الرؤساء فلم ير الحاكم مانعاً من ذلك إلا انه طلب ان ترسل الاجوبة اليه بواسطة حاكم النجف .

وتفرق المدعوون فذهب رؤساء القبائل الى الكوفة لاستطلاع رأي الزعيم الروحي السيد محمد كاظم اليزدي في الموضوع و بعد عرض الاسئلة عليه قال [ان الامر لخطير جداً ولكل أحد حق ابداء الرأي سواءاً أكان تاجراً أم بقالا، زعيما أم حمالا ونصحهم بالاجتماع والمداولة وموافاته بالنتيجة فعادوا الى النجف وعقدوا اجتماعاً في اليوم التالي في دار الشيخ جواد صاحب الجواهر حضره رهط من العلماء والزعماء والمتمولين والمتعلمين والاشراف والسادات .. الخ فجرى الكلام حول الاسئلة والاجوبة بنطاق واسع وتشعبت الآراء فحمى وطيس الجدال فاراد الشيخ عبد الواحد ان يقضي على هذا التقلبل فالقى كلمة موجزة اقرّه المجتمعون عليها قال :

[لسنا اليوم ايها السادة اكفاء للجمهورية ، ولسنا فرساً أو تركا أو انكليزاً فنختار أميراً فارسياً أو تركياً أو انكليزياً وانما نحن عرب فيجب ان نختار أميراً عربياً ، وحيث ان البيت الشريفي في مكة اكبر بيت في العالم العربي فاننا

(١) وسائل مس بل ص ٥١٨

(١) عبد الرزق الحسني في كتابه [العراق في دوري الاحتلال والانتداب] المجلد الاول ص ٧١ - ٧٢

ترغب أن تكون لنا حكومة عربية مستقلة يرأسها أحد انجال جلالة الملك حسين] (١) وهكذا تفرق القوم وذهب الرؤساء الى الكوفة وطالبوا السيد البزدي بابداء الرأي فتراجع وقال انه كرجل دبني لا يعرف غير الحلال والحرام ولا دخل له بالسياسة مطلقاً فلما ذكروه بما قاله بالامس قال [اختاروا ما هو أصلح للمسلمين] مما دل على ان السلطة اتخذت الامر عدته اذ لم يكن المجتمعون ينتقلون الى دار السيد نور الياسري لمواصلة البحث ووضع المضابط المتفق عليها حتى اهتم الشرطة فشتتهم أيدي سبأ واضطرت الرؤساء الى الاعتصام بقبائلهم في الشامية وابي صخير و بعد يومين دعاهم حاكم الكوفة وحاول أن يحصل منهم على ما يريد فاخفق اذ وقع الجميع مضبطة طالبوا فيها « ان يكون للعراق الممتدة وحدوده من شمالي الموصل الى خليج فارس حكومة عربية اسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد انجال الملك حسين على ان يكون مقيداً بمجلس تشريعي » (٢)

ولسن يشوه النتائج

وابرق ثي . تي ولسن نتائج الاستفتاء الى حكومته البريطانية مدعياً ان الاكثرية في العراق لا ترغب في تبديل الحكم القائم ، وان اقلية كبرى ترغب في أمير عربي تحت الحيمنة الانكليزية وانه يرتأي رأياً لو أخذت الحكومة به وسمحت بعرضه على الجمهور لما تأخر احد عن تأييده وهذا الرأي هو ان يكون للعراق مندوب سام بريطاني يساعده بعض الوزراء العرب المسندين من قبل الانكليز ... الخ فلم ترق هذه المقترحات للحكومة البريطانية فابرق اليه مونتاكو وزير الهند برقية بتاريخ ١٦ شباط ١٩١٩ هذا نصها :

« ان حكومة صاحب الجلالة تقدر كثيراً العناية والدقة اللتين اتخذتموها في سبيل انجاز المهمة الدقيقة التي عهدت اليكم ولكنها سوف لا تتخذ أي عمل - اذا استطاعت تجنبه - حتى تصل بس بل وتعرض الايضاح التام حول الموضوع (١) الا انه في الوقت نفسه ستكون ممنونة لو ابرقتم خلاصة القانون الاساسي للحكومة عربية أو مجموعة حكومات عربية ، لذي تقترحونه على ان يكون مبنياً على رغبات السكان ، كما اوضحتم ذلك في برقياتكم » وكذلك على الحيمنة البريطانية المطلقة الفعالة . انما ملزمون بموجب التصريح الانكليزي - الفرنسي ان تمنح ادارة وطنية وعلينا ان نتمسك بذلك نصاً وروحاً . ان غرضنا تنظيم قانون أساسي مرن يتمثل في جميع السكان على اختلاف عناصرهم و يعترف بالمميزات والسجايا الوطنية و يقضي باشتراك العرب الفعلي بمرور الايام في ادارة الحكومة الفعلية وادارة البلاد ويحول دون توجيه القومية العربية الى معارضة السيطرة البريطانية . ان هذه الآراء العامة قد لا تكون طائفاً كبيراً في سبيل سعيكم لوضع حل لهذه المشكلة العسرة جداً وقد تساعد على تبيان ما في خاطرنا لكم » (٢)

ولسن يقرر مصير العراق

لم يكتف مونتاكو ، وزير الهند ، بالبرقية التي طيرها الى نائب الملك العام في العراق فقد طلب اليه ان يشخص الى باريس بنفسه فيكون على مقربة من هيأة مؤتمر الصلح فغادر ولسن العراق في ٢٥ شباط ١٩١٩ م وبعد رحلة جوية متعبة وصل باريس في ٢٠ آذار من هذه السنة فاجتمع باقطاب السياسة وحادث رجال الاستعمار السياسي والمالي من الفرنسيين والانكليز والصهيونيين وحظر بين يدي الملك جورج الخامس في لندن فنال التفاتاً خاص ولما سئل عن رأيه في مستقبل العراق ورغبة الاهلين في نوع الحكم الذي يرتضونه قدمت المقترحات التالية نقتبسها من كتابه (تصادم في الولاء) ص ١١٧ كما يلي :

---

(١) امين سعيد في كتابه [الثورة العربية الكبرى] ص ١٩ من المجلد الثاني .

(٢) كتاب « تار يخ الثورة العراقية » ص ٣٢

(١) كان ولسن قد اقترح على حكومته الموافقة على ارسال سكرتيرته ، مس بل ، الى لندن لعرض نتائج الاستفتاء بذاتها وايضاح ما غمض من الحوادث فوافقت الحكومة على ذلك وسافرت بل فوراً فقدمت تقريراً مفصلا بتاريخ ٢٢ شباط ١٩١٩ وقد اقتبسنا منه الشيء الكثير .

(٢) ولسن في كتابه [تصادم في الولاء] ص ١١٤-١١٥

١ ـ سوف لايكون هنالك اميرعربي وانما يكون معتمد سام بريطاني

٢ ـ سوف تلحق ولاية الموصل ودير الزور بالعراق ، كما تلحق به تلك الانحاء الكردية التي تؤلف الان جزءاً من ولاية الموصل ولا تدخل ضمن الدولة الارمنية المنتظرة ، أعني سفح الزاب الاكبر برمته وهذا ضروري لتأمين ضم الاثوريين .

٣ ـ ان الهيمنة البريطانية التي مهما عبرعنها باللسان سيظهر أثرها عند التنفيذ وعندما تتأيد ببقاء قوات عسكرية وجوية كافية تتوزع بحسب قدرتها لتساعد السلطة المدنية على توطيد الأمن .

٤ ـ ان تسند الحكومة العراقية في اولى مراحلها اسناداً بريطانياً كافياً ويتم ذلك اولا بقرض تضمنه الايرادات العامة وثانياً بالسماح للادارة المدنية للمستولي على الفائض من الموجودات العسكرية كالقاطرات والجسور واحواض السفن ومؤسسات الكهرباء . . . الخ بتثمين بخس فان هذه البلاد كانت قد جهزت بادوات وادرت بجهاز حكومي اثناء الحرب بتعذر علينا ان نسير عليه في زمن السلم ، والحل الوحيد الذي يجنبنا الاضطراب المالي وما ينتج عنه من الارتباكات السياسية ان تأخذ هذه الممتلكات باثمان بخسة وان ندبرها بتكاليف قليلة

وبعد تقديم ما صنفناه أعلاه نعرض المقترحات التالية :

(أ) يحكم العراق معتمد سام يليه اربعة معتمدين يديرون المناطق الآتية .

منطقة البصرة : تشمل ولاية البصرة القديمة ، عدا الكوت

منطقة بغداد : تشمل ولاية بغداد القديمة ، عدا انحاء الفرات ،

منطقة الفرات : تشمل انحاء الفرات الممتدة من « عنه » نفسها الى « السماوة » ذاتها مع مدينتي النجف و كربلا .

منطقة الموصل : تشمل ولاية الموصل القديمة برمتها وكذلك الجهات الشمالية لولاية الموصل التي لاتدخل ضمن الدولة الارمنية الجديدة ، وبوجه تقريبي يجب ان يكون الحد الشمالي للموصل مسقط المياه بين بحيرة (وان) و (الزاب الكبير) وهذا يجعل الاثوريين ضمن العراق كما يشتهون

ـ اما منح كرد كردستان نوعا من الحكم الذاتي فلأفضل ان يترك ذلك الى حكمتنا وألا نضعه ضمن ابحاث مؤتمر الصلح اذا كان في الامكان تجنبه . أما كان اذا منح كردستان كياناً خاص فتصبح لمناطق خمس

(ب) أما المجالس الادارية المشار اليها في برقيتي المؤرخة ١٠ تشرين الثاني فيستفاد منها كمجالس استشارية وادارية دون سلطات تشريعية ومع هذا تكون ذات نفوذ . وتوحي الاختبارات ان اقامة هيآت انتخابية لايلائم الظروف الحاضرة

(ج) تؤسس مجالس مناطق في كل من المناطق المبينة اعلاه من اعضاء ينتخبون من المجالس الادارية فتكون هذه المجالس هيآت ممتازة ، وتمنح مجالس المناطق سلطات واسعة انما لاتتمتع في الوقت الحاضر بسلطة تشريعية إ هـ

هكذا كانت مقترحات ولسن لادارة العراق ولكن الوضع السياسي العالمي اضطره الى العدول عنها كما اضطر حكومته الى اتباع سياسة اخرى هي سياسة الانتداب التي بحثنا عنها في الفصل الرابع .

بغداد — عبد الرزاق الحسني

اعلان

البيان : المدد ٩ ـ التاريخ ٢٦ ـ ١٠ ـ ١٩٤٦

كل من يدعي حق التملك او له علاقة بالدار المرقمة ١٥ـ٦٣ ذات تـ ٧٩٢ الكائنة في محلة الحويش في النجف المحدودة (الشمال الشرقي الدار العائدة الى الشيخ حسين بن الشيخ علي مبارك ٩ ـ٦٣ تـ ٧٨٦ الشمال الغربي دار ورثة مجيد اسدالله ١٣ ـ ٦٣ تـ ٧٩١ الجنوب الغربي طريق العام الجنوب الشرقي الدار العائدة الى خديجة بنت علي ١٧ ـ ٦٣ تـ ٧٩٧ وتتم الدار المرقمة ١٠ ـ ٦٤ تـ ٧٠٤ العائدة الى ورثة الشيخ محمد رضا) عليه ان يراجع هذه الدائرة مستصحباً ما لديه من الاوراق المثبتة والمستمسكات الرسمية من تاريخه لمرور ثلاثين يوما والا ستسجل الدار المذكورة مجدداً باسم مالكتها العراقية سكينة بنت الحاج محمد الحاج عبد الله ولأجله بادرنا باعلان الكيفية ٣ ـ ٣

مأمور طابو النجف